الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.29

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
14 January 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جومالا ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-65302 (A)
0165302

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/56/90-E/2001/17)

١ - **السيدة التلاوي** (الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): عرضت تقرير الأمين العام ومرفقه المتعلقين بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/56/90-E/2001/17). ولاحظت أن الأحوال ازدادت سوءا منذ الفترة المشمولة بالتقرير. وأشارت إلى أن مجلس الأمن أعرب أيضا في قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠) عن بالغ قلقه إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والتي أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى، معظمهم من الفلسطينيين.

٢ - ومضت قائلة إن اللجنة الثانية قد ترغب دون شك، لدى دراسة التقرير، في مراعاة المبادئ الأساسية للقانون الدولي والفقه القضائي المتعلقين بتقرير المصير واحتلال إقليم ما بالقوة، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

٣ - وأضافت قائلة إن التأخير في تنفيذ الاتفاقات المبرمة أو تنفيذها جزئيا، وتوسيع رقعة المستوطنات، وإغلاق طريق ''المرور الآمن''، والاستخدام المفرط للأسلحة الحربية وهدم المساكن، كلها أمور لا تساهم إلا في تدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. وحسب التقرير، تبلغ الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الخالصة ٥٩ في المائة من الضفة الغربي، و ٢٠ في المائة من قطاع غزة، و ٣٠ في المائة من القدس الشرقية، ولم تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي قرار يحد من توسيع رقعة المستوطنات. بل على العكس من ذلك، ما فتئ عدد تلك المستوطنات في ازدياد، هذا في حين تطبق إسرائيل تدابير تمييزية تضع قيودا كبيرة على نمو التجمعات الفلسطينية وحرية تنقل سكانها.

٤ - وما انفكت مشكلة التلوث الذي تحدثه المستوطنات الإسرائيلية تتفاقم. إذ تستخدم الأراضي الفلسطينية مدفنا للعديد من النفايات، بما فيها النفايات الصناعية التي تلوث الموارد المائية بالمنطقة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة. وقد أدى تحكم إسرائيل في الإمدادات بالمياه إلى حدوث نقص خطير فيها، وعُلقت المشاريع المتعلقة بإنشاء مصانع لمعالجة النفايات، الممولة من الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، إلى أجل غير مسمى. واقتلع الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اليهود أكثر من نصف مليون شجرة مثمرة، لا سيما أشجار الزيتون. وتُعزى إزالة الأحراج في أكثر من ٨٠ في المائة منها، إلى الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما إلى إقامة المستوطنات والقواعد العسكرية.

٥ - وأوضحت الأمينة التنفيذية أن الاحتلال الإسرائيلي يعوق النمو الاقتصادي والاستثمار كما يبين التقرير. إذ أن القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع تعود بآثار ضارة على العمالة والإيرادات. فمن جراء إغلاق الأراضي، ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من ٣٨ في المائة في المتوسط وتقدر الخسائر في الإيرادات بمبلغ ٦٠ مليون دولار. وازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة ٥٠ في المائة، وبلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية، والممتلكات الخاصة والأراضي الزراعية مئات الملايين من الدولارات. وفي الجولان السوري المحتل، لا تزال إمكانيات الحصول على عمل محدودة جدا بالنسبة للسكان

العرب. فعلاوة على الفروق الشاسعة في الأجور، لا يتمتع العمال العرب بالحق في الحصول على إعانات اجتماعية أو تعويضات عن البطالة.

٦ - وفي الختام، أكدت الأمينة التنفيذية أن الأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تتنافى وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. وتبرز استنتاجات التقرير ضرورة وضع حد للعقاب الجماعي للشعب بأكمله عن طريق عمليات الإغلاق، ونهب موارده، وتدمير ممتلكاته وإقامة مستوطنات غير شرعية. كما أن هذه السياسة التي تتجاهل القوانين الدولية وتتعارض مع الأهداف التي وضعتها الاتفاقيات الدولية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة برمتها.

٧ - **السيد الحداد** (اليمن): أكد أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في غاية التوتر. فالاعتداءات الإسرائيلية متواصلة، لا سيما تدمير الممتلكات، وما زال قمع المظاهرات يسفر عن وقوع العديد من القتلى، بمن فيهم النساء والأطفال. وتشكل هذه الممارسات عائقا أساسيا أمام إحلال السلام بالمنطقة.

٨ - ومضى قائلا إن مجلس الأمن أكد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٥٥/٢٠٩ حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في مواردهم الطبيعية وطلبت إلى إسرائيل عدم تعريضها للخطر.

٩ - ومن أسباب تدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين تجدر الإشارة إلى تزايد القيود على حرية تنقلهم. فمن جراء إغلاق طريق ''المرور الآمن'' بين الضفة الغربية وغزة في تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، تعذر على الطلاب في غزة الالتحاق بمدارسهم الواقعة في الضفة الغربية. كما كان لإغلاق مطار غزة والمعابر الحدودية أضرار لحقت بالتجارة الخارجية الفلسطينية.

١٠ - وإضافة إلى توسيع رقعة المستوطنات في الأراضي المحتلة، يشكل نقص الإمداد بالمياه مشكلة رئيسية تزيد من معاناة الفلسطينيين. فهنالك أكثر من ١٥٠ قرية غير موصولة بأي شبكة للإمداد بالمياه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، خربت السلطات الإسرائيلية ٢٠ صهريجا قديما للمياه تقوم على أرض للأوقاف الإسلامية. وما زالت المستوطنات الإسرائيلية تقوم بتصريف النفايات ومياه المجاري في الأراضي الزراعية، مما يسبب أحيانا تلوث الموارد المائية، ويضر بصحة السكان الفلسطينيين. وفي الجولان السوري المحتل، صودرت آلاف الهكتارات من الأراضي ليتواصل بناء المزيد من المستوطنات بها. ويواجه سكان الجولان العرب قيودا من حيث فرص العمل، ما عدا ما يتطلب منها مهارات قليلة، وكذلك من حيث الفرص التعليمية.

١١ - وأكد ممثل اليمن على لزوم احترام جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط وقرار الجمعية العامة الذي يعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية.

١٢ - **السيد الظنحاني** (الإمارات العربية المتحدة): لاحظ أنه رغم النداءات التي وجهها المجتمع الدولي وقرارات الجمعية العامة التي تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، لا تزال تلك الحكومة تنتهج سياسة القوة والاستعمار، مستخدمة على الخصوص أسلحة تحرمها الاتفاقات الدولية. فأعمال العدوان التي ترتكب في حق الفلسطينيين منذ ١٣ شهرا تكشف بكل وضوح النوايا

الإسرائيلية الحقيقية المتمثلة في طرد الفلسطينيين من أرضهم وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. وإلا كيف يمكن تفسير عمليات القصف وقتل النساء والأطفال واغتيال الكوادر الفلسطينية، وإغلاق المدن، وتدمير الهياكل الأساسية والأماكن المقدسة؟ إن الأمر يتعلق بمخطط استعماري حقيقي.

١٣ - وفضلا عن ذلك، تعمد إسرائيل إلى نهب الموارد الطبيعية ومصادر المياه الفلسطينية وتلويث خزانات تجميع المياه. كما أنها تفرض قيودا على إمداد تلك الخزانات بالمياه، فيتعذر بذلك على المزارعين ري أراضيهم بما فيه الكفاية، مما يحد من الإنتاج الزراعي. وقد اقتلع الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اليهود آلاف الأشجار المثمرة، لا سيما أشجار الزيتون، من أجل إنشاء مستوطنات وقواعد عسكرية. وينتج عن التلوث من جراء إلقاء النفايات الصناعية والعسكرية في الأراضي المحتلة آثار هدامة على صحة السكان الفلسطينيين والبيئة.

١٤ - ويدين وفد الإمارات العربية المتحدة بشدة انتهاكات القانون الإنساني الدولي هذه، وبالخصوص اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ويؤكد أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن التبعات الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن تلك الانتهاكات. ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن اتخاذ تدابير عاجلة من شأنها إيقاف هذا العدوان على الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية لأبنائه، وممتلكاته وموارده الطبيعية، وحقه في حرية التنقل وتقرير المصير، وذلك وفقا لمبدأ ''الأرض مقابل السلام''.

١٥ - **السيد الحديد** (الأردن): أشار إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد، في قرارها ٥٥/٢٠٩، حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في مواردهم الطبيعية، وبالخصوص الأراضي والمياه، وطلبت إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم استغلال أو نهب تلك الموارد. كما أقرت بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض في حالة ضياع موارده الطبيعية أو استنفادها، وذلك وفقا لما ينص عليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٠/٣١، الذي أكد فيه أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية وتشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٦ - وقد أنشأت إسرائيل خلال سنوات احتلالها زهاء ١٧٠ مستوطنة في الضفة الغربية، وهناك ١٧٠ ٠٠٠ إسرائيلي يقطنون في القدس الشرقية ويعيش ٧ ٥٠٠ شخص في قطاع غزة، مما يترتب عليه آثار سلبية على الأحوال المعيشية للسكان. ويحد التوزيع الجغرافي لهذه المستوطنات من حرية تنقل السلع والأشخاص ويشكل عائقا أمام نمو الأراضي المحتلة. وما زالت مياه المجاري والنفايات الصناعية الناتجة عن هذه المستوطنات تتسبب في تلوث موارد المنطقة من المياه وتدهور حالة المياه في نهر الأردن، مما يلحق أضرارا فادحة بالأحياء المائية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تكلفة التخلص من النفايات في إسرائيل تتراوح بين ثلاثة وستة أمثال تكلفتها في الأراضي الفلسطينية. كما أن إسرائيل تستهلك ٨٠ في المائة من مياه الضفة الغربية.

١٧ - وفضلا عن ذلك، يعزى حوالي ٨٠ في المائة من الأرض التي أزيلت منها الأحراج في الأراضي الفلسطينية إلى الاحتلال الإسرائيلي. ومن جهة أخرى، يحول الاحتلال دون النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات، وهي وضعية تزيد تفاقما من جراء القيود التي تفرضها إسرائيل على تنقل السلع والأشخاص، مما يعوق التبادل التجاري بين الفلسطينيين والبلدان العربية المجاورة.

١٨ - أما بالنسبة للسكان العرب في الجولان السوري المحتل، فتظل فرص العمل المتاحة لهم محدودة بسبب انعدام

حرية التنقل، وتنحصر في الأعمال التي لا تتطلب مهارة. كما تساهم سياسة إسرائيل الضريبية في زيادة تدهور أحوالهم المالية.

١٩ - وتأمل الأردن في إيقاف كافة الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، وعدم المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية. وترى أن الممارسات الإسرائيلية فيما يتعلق بتوسيع رقعة المستوطنات تعوق عملية السلام وتشكل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وإن إحلال السلام مرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بانسحاب إسرائيل من المستوطنات وباحترام مبدأ ''الأرض مقابل السلام''.

٢٠ - **السيد زيدان** (لبنان): أعرب عن أسفه لاضطرار اللجنة الثانية مجددا إلى توجيه نداء من أجل إيقاف الأعمال الوحشية التي ترتكبها إسرائيل يوميا في حق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي حق السكان العرب في الجولان السوري المحتل.

٢١ - وقد كثُر الحديث عن إنشاء دولة فلسطينية طال انتظارها، وهو مشروع يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقه منذ زمن طويل، غير أنه لن يرى النور أو يكتب له البقاء إلا إذا تهيأت ظروف معينة. لكن الاحتلال الإسرائيلي، جراء ما يضعه من قيود على التنمية الاقتصادية في الأرض المحتلة، يعرقل تهيئة هذه الظروف ويشل الاقتصاد الفلسطيني بمرأى من المجتمع الدولي. وتتفاقم الأوضاع، التي هي ليست أحسن حالا في الجولان السوري المحتل، بسبب العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام تطوير التعليم.

٢٢ - ويتبين من التقرير (A/56/90) أن السلطات الإسرائيلية شددت مضايقتها للفلسطينيين بحرمانهم من أمور منها على الخصوص الحق في حرية التنقل والاتصال. وازدادت الأحوال سوءا منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠: فقد تم الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، وهدمت منازلهم، وهضمت حقوقهم وأعيقت تنميتهم الاقتصادية. وتسعى إسرائيل، من خلال تدابير الإغلاق إلى تقويض حياة الفلسطينيين من أساسها، على غرار ما تم في جنوب لبنان، الذي ما زال يعاني من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال العسكري.

٢٣ - وما الانتفاضة إلا نداء يوجهه الشعب الفلسطيني حتى تأخذ العدالة مجراها ويُحترم حقه في تقرير المصير. لكن إسرائيل، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، من المحتمل أن تحاول هذه السنة أيضا تقويض أعمال هذه اللجنة بتأكيدها على أن التقرير (A/56/90) المعروض عليها غير محايد، في حين أن الوضعية التي يصفها تبعث على القلق. وحري بنا إذن أن نتساءل ما إذا كان المجتمع الدولي سيترك السلطة القائمة بالاحتلال وشأنها مرة أخرى لترتكب المزيد من الأعمال البشعة.

٢٤ - وقد طالب لبنان مرارا وتكرارا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) على الفور. وسيواصل المناداة بذلك ما دام لا يجد آذانا صاغية، وهو يؤكد أيضا أن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام وأمن دائمين في هذه المنطقة وفي العالم.

٢٥ - **السيدة رشيد** (البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين): أعربت عن أسفها إزاء قيام إسرائيل، منذ أكثر من ٣٠ عاما، باستغلال الموارد الطبيعية للأرض الفلسطينية المحتلة وللأراضي العربية الأخرى، بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في هذه الموارد، ومواصلتها بناء مستوطنات غير شرعية. وأقدمت السلطات الإسرائيلية مرة أخرى في العام الماضي على اقتلاع أشجار مثمرة، وتجريف أراض زراعية، ومصادرة أراض وهدم منازل، وذلك في إطار سياسة

التخريب التي تترتب عليها آثار وخيمة على الأوضاع العامة، وعلى الموارد الطبيعية والتنمية بصفة خاصة.

٢٦ - ولم تتغير السياسة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في مجال المياه منذ عام ١٩٦٧. ويؤدي ما يترتب على تلك السياسة من نقص في إمدادات المياه في الأراضي المحتلة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي. وما فتئت إسرائيل تنهب التراث الطبيعي للشعب الفلسطيني (تخريب خزانات تجميع المياه، وإلقاء النفايات الصلبة والكيميائية، وتلويث الاحتياطات من المياه). وتشكل الممارسات الإسرائيلية غير المراعية للبيئة تهديدا لمستوى عيش الشعب الفلسطيني في تلك الأراضي.

٢٧ - ورغم التطورات الإيجابية التي تحققت مؤخرا في هذا المجال، لا تزال إسرائيل تنهج، وإن اختلفت شتى الأعذار، نفس السياسة المتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية، مما يعرقل التنمية الاقتصادية للأراضي، ويقوض الجهود التي يبذلها المانحون الدوليون بهذا الشأن. ويتعين على المجتمع الدولي أن يهتم بمصير تلك الجهود التي تذهب سدى والمطالبة بوضع حد لهذه الممارسات، التي تنسف ما تبقى من عملية السلام.

٢٨ - ويؤكد التقرير (A/56/90) تدهور الأوضاع، لا سيما منذ الحملة العسكرية التي بدأت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويلاحظ أن توسيع رقعة المستوطنات وعمليات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل تشكل السبب الرئيسي للأزمة الحالية. ويشجب أيضا انتهاك إسرائيل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تسري على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في الوقت الذي لم يتوقف فيه المجتمع الدولي عن تأكيد الطابع غير الشرعي لتلك الممارسات. ويجدر التذكير بأن المجتمع الدولي أقر أيضا بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض في حالة استغلال موارده الطبيعية، أو ضياعها، أو استنفادها أو تعريضها للخطر (القرار ٥٥/٢٠٩).

٢٩ - وينبغي للجمعية العامة أن تعيد السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي المحتلة وأن تعيد تأكيدها، وتضغط على إسرائيل لكي تضع حدا لممارساتها التي تزيد الأوضاع سوءا وتقلل فرص تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

٣٠ - **السيد مجيدو** (إسرائيل): ذكر أن أعمال اللجنة الثانية ترمي إلى تحقيق رفاه البشرية وأن أعضاءها يتشاطرون الأهداف نفسها المتمثلة في التعاون الدولي، ولا سيما في مجالي الفقر والأمن الغذائي. وأعرب عن أسفه إزاء محاولة البعض صرف اللجنة عن أداء مهمتها وتضييع فرص تحقيق التوافق.

٣١ - وكان بإمكان إسرائيل الرد على التقرير (A/56/90) بالتفصيل، غير أن ذلك كان سيهدر وقت اللجنة. إلا أن ممثل إسرائيل أعرب عن رغبته في إبراز الطابع غير المحايد للوثيقة المعنية التي لا تذكر، من جملة أمور، أن السلطة الفلسطينية تتحكم في مواردها الطبيعية وفقا للاتفاقات المبرمة. ويتناول التقرير من جهة أخرى مسائل قرر الطرفان تسويتها عن طريق مفاوضات ثنائية مباشرة. وخلال السنوات العشر الأخيرة، سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الخمس إلى تحقيق السلام. وخلال اللقاء الذي تم في كامب ديفيد بين السيد باراك والسيد عرفات، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، أبدت إسرائيل استعدادها لتقديم تنازلات خدمة للسلام، غير أن مؤتمر القمة أخفق رغم أن إسرائيل عرضت على الفلسطينيين مجموع الأراضي تقريبا.

٣٢ - ولا يمكن أن يكون إخفاق المفاوضات مسوغا للقيام بالأعمال الإرهابية التي تعرقل التوصل إلى اتفاق. ويُستخدم العنف، الذي يتسبب في سقوط ضحايا من الطرفين، وسيلة للضغط هدفها حمل إسرائيل على تقديم المزيد من التنازلات

والسماح للفلسطينيين بتحقيق مكاسب في الجبهة السياسية. ينبغي إذن التأكيد بوضوح على أن الإرهاب لن ينتصر وأنه ما دام موجودا، ستكون إسرائيل مضطرة إلى الدفاع عن نفسها.

٣٣ - ومضى قائلا إن خطة ميتشل، التي أصبحت أساسا للمفاوضات، توصي الطرفين بوضع حد للعنف قبل كل شيء، وذلك بغية وضع تدابير لبناء الثقة، مما سيمكن لاحقا من الدخول في مرحلة المفاوضات السياسية. وتؤيد إسرائيل وقفا كاملا لإطلاق النار وستعمل على وضع حد لأعمال القتال بنفس العزم الذي أبدته في سعيها إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن مستقبل المنطقة رهين بالتعاون بين شعوبها على جميع المستويات، ولذا تأمل إسرائيل في أن ينضم الفلسطينيون وجميع جيرانها إلى الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية والازدهار بالمنطقة.

٣٤ - **السيد ستانيسلافوف** (الاتحاد الروسي): أوضح أنه رغم إعادة الجمعية العامة التأكيد في قرارها ٥٥/٢٠٩ على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه؛ وطلبها إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر؛ واعترافها بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر؛ وإعرابها عن الأمل في أن تُعالج هذه المسألة في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، رغم ذلك كله ما فتئت الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني تتدهور. ويتبين من التقرير (A/56/90) أن تدهور الأوضاع، شأنه شأن عمليات إغلاق المعابر التي تفرضها إسرائيل، فضلا عن توسيع رقعة المستوطنات، أخرت تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتعيش نسبة متزايدة من السكان الفلسطينيين تحت خط الفقر بسبب الاحتلال والأزمة الناجمة عنه. ومن الواضح أن تسوية هذه المشاكل مرهونة بإيجاد حل شامل للصراع في الشرق الأوسط.

٣٥ - ومما يبعث على القلق استمرار المواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ أكثر من سنة. ثم إن الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة متوترة وخطرة، وتشهد زيادة في الأعمال الإرهابية تدابير انتقامية. وقد تم تأخير مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، رغم الجهود العديدة التي بُذلت بهذا الشأن. ويتعين على السلطة الفلسطينية اتخاذ ما يلزم من تدابير لوضع حد للأعمال الإرهابية، ذلك أن الأمور لن تعود إلى مجاريها ما دامت الهجمات الإرهابية متواصلة. وعلى السلطات الإسرائيلية بدورها ألا تأمر باجتياح قواتها للأرض الفلسطينية وأن تكف عن إطلاق النار.

٣٦ - ومنذ اندلاع الصراع، اتخذ الاتحاد الروسي تدابير ترمي إلى وضع حد للعنف والسماح باستئناف عملية السلام. ويوجد هذا الهدف في صلب السياسة الخارجية للحكومة الروسية التي تكثف محادثاتها مع الأمم المتحدة والقادة الأمريكيين والإسرائيليين وممثلي الشعب الفلسطيني. وقد اضطلع وزير الخارجية بشكل خاص بدور نشط في محادثاته مع مختلف الوسطاء ومع الإسرائيليين والفلسطينيين. وينبغي على وجه الاستعجال إحراز تقدم في التسوية السياسية للصراع على أساس الحوار والتعاون. ويجب اتخاذ تدابير من أجل كفالة تنفيذ توصيات لجنة ميتشل التي قبلها الطرفان والتي تشكل مرحلة رئيسية تتيح استئناف المفاوضات. والاتحاد الروسي عازم على بذل قصارى جهده من أجل استئناف عملية السلام، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣٧ - **السيد فهمي** (مصر): قال إن اللجنة تتناول هذا البند من جدول الأعمال منذ عدة سنوات سادت خلالها موجات من التفاؤل بشأن عملية السلام وموجات من الصعوبات والإحباط كما هو الحال الآن. ولا يُلاحظ أي تحسن ملموس في قدرة السكان الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي على استغلال مواردهم الطبيعية. وتواصل سلطات الاحتلال ممارساتها البغيضة المتمثلة في توسيع رقعة المستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية دون مراعاة حقوق الفلسطينيين والسكان العرب في الجولان السوري المحتل، وذلك رغم جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتحمل قوات الاحتلال المسؤولية عن تلوث البيئة والموارد المائية، وتضيق الخناق على أنشطة مثل تربية الماشية، والزراعة والتجارة وبعض النشاطات الأخرى، وتحد من فرص التعليم بالنسبة للسكان الخاضعين للاحتلال.

٣٨ - وتعتبر إسرائيل نفسها فوق القانون والشرعية الدولية. وتتعارض ممارساتها في مجملها مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. إن مفهوم الحكم السديد في بداية الألفية الثالثة يقوم على احترام الحقوق، ومع ذلك ما زالت هناك دولة استعمارية من بقايا عهد استعماري بغيض تتبع ممارسات قهرية وتمييزية وعنصرية.

٣٩ - وتدعو مصر جميع البلدان إلى تعزيز حقوق الإنسان وعدم الوقوف ساكنة أمام وضع يمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوب خاضعة للاحتلال. وينبغي ألا تطبق الدول معايير مزدوجة بحجة وجود بعد سياسي للموضوع. وأعرب الممثل عن أمله في أن يأتي العام المقبل بآفاق أرحب للسلام والاستقلال والتحرر للشعب الفلسطيني.

٤٠ - **السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير الأخير للأمين العام (A/56/90) يقدم أمثلة جديدة على معاناة الفلسطينيين والسكان العرب الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي. ورغم أن المجتمع الدولي أكد في إعلان الألفية ضرورة إقامة سلام عادل ودائم وحفظ الكرامة الإنسانية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودأب من خلال قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الحق في مواردهم الطبيعية، تمعن إسرائيل في تحديها للقانون الدولي والقرارات المعتمدة، عن طريق إقامة مستوطنات ومصادرة أراضي الأسر العربية المطرودة. بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي صرح بأن الاستيطان الإسرائيلي في الجولان من أعظم إنجازات الصهيونية، مستخفا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٨٧ (١٩٨١).

٤١ - ولم تكتف إسرائيل بتكثيف النشاط الاستيطاني، بل واصلت فرض سياستها بالقوة، والإرهاب، والاغتيالات والمجازر، وأطلقت العنان لآلتها الحربية العمياء التي لا تميز بين النساء والأطفال والشيوخ، جاعلة منهم هدفا مباشرا لطائراتها ودباباتها ومدافعها، وضاربة عرض الحائط بجميع القيم والأعراف الدولية. وهي تحاول من خلال سياستها تغيير الحقائق الديمغرافية على أرض الواقع والاستغلال الجائر للثروات الطبيعية. كما أن سياسة القتل والاغتيالات التي تنهجها لن تساهم إلا في القضاء على فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وإن الأزمة والتوتر الحاليين هما نتيجة للسياسة الإسرائيلية، التي ترفض مبادئ السلام التي أُقرت في مدريد. والمجتمع الدولي مُطالب في ظل الظروف الراهنة بالتحرك بشكل حاسم لكفالة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإعمال القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٤٢ - **السيد الدوسري** (قطر): قال إن تقرير الأمين العام يبين الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على الحياة اليومية للسكان المتضررين، وكذلك على البيئة والموارد الطبيعية. وتواصل سلطات الاحتلال هجماتها ضد المساجد والمواقع الثقافية وتصادر الموارد الطبيعية، بما فيها الأراضي الزراعية والموارد المائية، متجاهلة حقوق الفلسطينيين، الذين يُطردون من ديارهم لإحلال آلاف اليهود المهاجرين من شتى أرجاء العالم محلهم. ويكشف التقرير عن تكثيف النشاط الاستيطاني، مما يحول دون ممارسة السلطة الفلسطينية لسيادتها الكاملة ويشكل عقبة أمام التنمية الصناعية، لا سيما في قطاعي السياحة وصيد الأسماك، ويضر بالاقتصاد الفلسطيني الضعيف أصلا. وتفرض قوات الاحتلال قيودا صارمة وتحرم الفلسطينيين من الاستفادة من الموارد المائية وتدمر الأحواض وخزانات تجميع المياه. وعلاوة على ذلك، تتحمل تلك القوات مسؤولية تعريض البيئة للتلوث الشديد وتدهور البيئة، مما يضر بالصحة العامة ويشكل انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية المعترف بها في القانون الدولي. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى، وبخاصة في الجولان السوري المحتل. وعلى العموم، تؤثر المستوطنات سلبا في السكان وتؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٤٣ - وأشار مندوب قطر إلى تصريح الشيخ بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، أمام الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حيث قال إن الوقت قد حان لوقف المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي وأن على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته وتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب في مواجهة ما يتعرض له من اعتداءات غير مبررة وغير مقبولة. ووجه الممثل الانتباه إلى ما جاء في البيان الختامي الصادر عن الدورة الطارئة التاسعة لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقودة في الدوحة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عن الموقف الإيجابي للولايات المتحدة إزاء حق الفلسطينيين في إنشاء دولتهم، وهو الأمر الذي أيده الاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، وعدة دول أفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز باعتباره تطورا إيجابيا يتماشى مع القانون الدولي ويراعي الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق سلام دائم.

٤٤ - وتتحمل قوات الاحتلال المسؤولية عن الوضع الراهن، الذي يمثل انتهاكا صريحا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. وتوجه قطر نداء إلى الأمم المتحدة بأن تتحمل مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين، وأن تخولهم الحق في التمتع بمواردهم الطبيعية، وحرية التنقل، والعيش بسلام، وإنشاء دولة مستقلة تكون عاصمتها القدس الشريف؛ وتنادي قطر أيضا بالانسحاب من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٤٥ - **السيد سيفاغورو ناثان** (ماليزيا): قال إن من الواضح أن إسرائيل أنشأت خلال ٣٤ سنة من الاحتلال مجموعة من المنشآت المدنية والعسكرية في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن مستوطنات بُنيت على يد هيئات مدنية وعسكرية تمثل الحكومة الإسرائيلية، وعلى يد مدنيين إسرائيليين أذنت لهم الحكومة بذلك. وهذا انتهاك صريح لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن يتعارض مع مبدأ ''الأرض مقابل السلام''، وكذلك مع الاتفاقات المبرمة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وسيواصل السكان العرب في الجولان السوري العربي مواجهة صعوبات جديدة بسبب رفع الحظر عن إقامة منشآت جديدة بالمنطقة. وأعرب ممثل ماليزيا عن أمله في أن تعتمد اللجنة الثانية قرارا بشأن الموضوع، بحيث تبين للمجتمع الدولي عدم موافقتها على هذه السياسة الإسرائيلية. وناشد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بعدم استغلال الموارد الطبيعية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعدم تعريضها للخطر.

٤٦ - وأشار إلى أن الحكومة الماليزية لا تزال تعترف بحق سكان الأراضي المحتلة في المطالبة بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن هذه الأنشطة غير المشروعة. ومن غير الممكن تحقيق تسوية كاملة ودائمة إلا عن طريق تسوية سياسية تقوم على التفاوض، وتنص وجوبا على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشريف. وتؤكد ماليزيا من جديد أنها تؤيد إنشاء دولة مستقلة في فلسطين تكون عاصمتها القدس. ولا يمكن كفالة سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين إلا بتنفيذ جميع القرارات الدولية بشأن قضية فلسطين. وتطلب ماليزيا إلى إسرائيل الامتثال لجميع تلك القرارات. كما ينبغي إعادة الجولان السوري دون المزيد من الإبطاء.

٤٧ - **السيد حسن** (باكستان): قال إن الاحتلال المستديم للأرض الفلسطينية له آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية خطرة على الشعب الفلسطيني المحروم من حقوقه المشروعة في أن يكون له وطن. والأثر النفسي الناتج عن القسر والعنف أدهى وأمر. كما يؤثر الاحتلال الإسرائيلي وعمليات إغلاق الأراضي الفلسطينية المتكررة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٤٨ - ويشكل التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عقبة كأداء أمام نمو القرى الفلسطينية. وتضر المستوطنات بالبيئة؛ فالحياة البرية والتنوع البيولوجي في هذه المنطقة معرضان للخطر من جراء استخدام العربات والدبابات العسكرية الثقيلة؛ وتتواصل إزالة الأحراج، مما يضر بالفلسطينيين، الذين ليس بوسعهم العيش على أراضيهم أو استغلال مواردهم الطبيعية. والعديد منهم يُمنعون من حرث حقولهم. ثم إن الآثار التي يتركها الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية على الاقتصاد الكلي تؤدي إلى تباطؤ وتيرة الاستثمارات والنمو، فما دام التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي مع إسرائيل، لا يزال أمرا بعيد المنال، فلن يغامر المستثمرون بالذهاب لنجدة الفلسطينيين، وسوف تظل الاستثمارات التي تجد طريقها إلى الأراضي المحتلة تحت رحمة الإطار القانوني والمؤسسي الهش.

٤٩ - ولا يختلف الحال في الجولان السوري المحتل. فالسكان العرب هناك يواجهون تدهورا جديدا في أحوالهم المعيشية بسبب تنفيذ القيود المفروضة، فضلا عن سياسة ضريبية غير رشيدة. كما أن التوزيع المجحف للأراضي الصالحة للزراعة يزيد الطين بلة.

٥٠ - وتدعو حالة عدم الاستقرار في فلسطين إلى اتخاذ تدابير عاجلة. إذ على المجتمع الدولي أن يتخذ فورا ما يلزم من إجراءات لتيسير استئناف عملية السلام، غير أن عليه أيضا وضع حد للعنف، والسلوك الوحشي لقوات الاحتلال والتدابير القسرية في الأراضي المحتلة. ولا يمكن تحقيق سلام دائم على حساب الطرف الأضعف. فالاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني وإقامة مستوطنات بشكل متواصل يقلل فرص تحقيق السلام. ويتطلب الوضع الراهن في فلسطين تدخلا نشطا من قبل المجتمع الدولي لعكس مسار هذا الاتجاه الخطر.

٥١ - وتساند باكستان بالكامل الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف. وتعيد تأكيد تضامنه مع الشعب الفلسطيني. ويشهد التاريخ على أن نضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي وإعمال حقوقها في تقرير المصير لا يمكن أن يقمعا إلى الأبد. وليس لأي بلد أن يحتل أرضا ما ويستغل مواردها رغم أنف شعبها. لذا يتعين على المجتمع الدولي العمل على وقف الممارسة المتمثلة في الاحتلال الأجنبي في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يتمكن كل أولئك الذين يخضعون للاحتلال الأجنبي من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

٥٢ - **السيدة رشيد** (فلسطين): مارست حقها في الرد بموجب المادة ١١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فقالت إن هناك العديد من التقارير - لا التقرير الذي صدر

للتو فحسب - ولا سيما تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان، التي كشفت عن الحالة البالغة الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضافت أن أسطورة كامب ديفيد، التي ذكرها ممثل إسرائيل في كلمته والتي روجت لها السلطات الإسرائيلية أيما ترويج لا أساس لها من الصحة. وتروي الأسطورة أن إسرائيل عرضت في كامب ديفيد إعادة الأراضي المحتلة مقابل السلام، وذلك غير صحيح بالمرة. ولو كانت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترغب في تقديم عرض حقيقي لأنهت احتلالها للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ولسعت مع الفلسطينيين إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بحل المشاكل الاستراتيجية المعلقة، بما فيها القدس، واللاجئون وطرائق تنفيذ الوضع النهائي. وعلى العكس من ذلك، يستمر العنف والرعب في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل هي التي تتحمل مسؤولية وضع حد لهما. وبدل أن تسعى إسرائيل إلى حل تلك المشاكل، تواصل نهج سياسة الاغتيالات، وعمليات إغلاق الأراضي، وإقامة المستوطنات. ونددت الممثلة في الختام بازدواجية خطاب السلطات الإسرائيلية، الذي يتأرجح بين اللهجة المعتدلة لوزير الخارجية من جهة، وتشدد رئيس الوزراء أرييل شارون والجهات المتطرفة.

٥٣ - ورحبت بالتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية، السيد كولين باول، مؤخرا ودعا فيه إسرائيل إلى الالتزام صراحة بإنهاء احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢. وقالت إن في نية الفلسطينيين التعاون بصورة وثيقة مع فريقه من أجل تنفيذ تقرير لجنة ميتشل واستئناف المفاوضات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.